



**التوافق القانوني والشرعي في مكافحة الفساد
دراسة مقارنة**

سلمان بن مناحي بن بادي الحربي

أخصائي قانوني ممارس أول ومدير إدارة المراجعة الداخلية
إدارة تعليم عنيزة القصيم - المملكة العربية السعودية

التوافق القانوني والشرعي في مكافحة الفساد دراسة مقارنة

سلمان بن مناحي بن بادي الحربي

قسم قانوني - مدير إدارة المراجعة الداخلية - إدارة تعليم عنيزة - القصيم -
المملكة العربية السعودية

الملخص

تدور مشكلة البحث حول محاكمة ومعاينة الأفراد المتورطين في جرائم الفساد في إطار الشرع الإسلامي. وتتضمن التحديات الرئيسية ضعف تنفيذ القوانين وتطبيقها، وصعوبة الحصول على أدلة قوية، وتحديد العقوبات المناسبة، وضعف آليات المراقبة والشفافية، وتأثير العوامل السياسية والاجتماعية. تتنوع تنفيذ القوانين وجمع الأدلة وتفسير درجة الجريمة والعقوبة الملائمة بين المناطق، مما يشكل عقبات كبيرة. تفتقر آليات الرقابة والتوازنات وتعرض استقلالية القضاء ونزاهة العملية القضائية للتأثيرات السلبية للفساد النظامي. يتطلب معالجة هذه التحديات تحليلاً شاملاً، يشمل دراسة النصوص القانونية والسوابق التاريخية والمدارس الفقهية المختلفة. يمكن أن تسهم النتائج في توصيات لإصلاحات قانونية وإجراءات محاكمة أكثر فعالية وتعزيز العدالة.

الكلمات المفتاحية : التوافق القانوني - الشرعي - مكافحة الفساد - دراسة مقارنة

Legal and legal compatibility in combating corruption, a comparative study

Salman bin Manahi bin Badi Al-Harbi

Legal Department - Director of the Internal Audit Department - Unayzah Education Department - Al-Qassim - Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

The research problem revolves around the trial and punishment of individuals involved in corruption crimes under Islamic law. The main challenges include the weak enforcement and implementation of laws, difficulty in obtaining strong evidence, determining appropriate punishments, inadequate monitoring and transparency mechanisms, and the impact of political and social factors. Implementation variations across regions, complexities in gathering evidence, and differing interpretations of crime severity and suitable penalties pose significant obstacles. Insufficient checks and balances, compromised judicial independence, and systemic corruption can undermine public trust in the justice system. Addressing these challenges requires comprehensive analysis, including the examination of legal texts, historical precedents, and diverse schools of jurisprudence. The findings can inform recommendations for legal reforms, more effective trial procedures, and enhanced fairness.

Keywords: legal compatibility – Sharia – combating corruption – comparative study

مقدمة:

تعد مكافحة الفساد قضية هامة تواجهها المجتمعات في جميع أنحاء العالم. يعد الفساد ظاهرة تتراوح بين الرشوة والاختلاس وسوء الإدارة المالية، وهو يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. في سبيل مكافحة الفساد، تُعتبر الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية نهجين يمكن أن يلعبا دورًا في هذا الصدد.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل سبل مكافحة الفساد بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، وإبراز التوافق والتباين بينهما في هذا السياق. يُعد الإسلام دينًا شاملاً يحكم جميع جوانب حياة المسلمين، بما في ذلك العدالة والأخلاق والحوكمة. توفر الشريعة الإسلامية توجيهات وضوابط قوية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في المجتمع.

من ناحية أخرى، تعتمد الدول الوضعية على قوانين ونظم قانونية تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة. تتضمن هذه القوانين إجراءات مؤسسية وتشريعات مالية وأنظمة رقابية تهدف إلى منع ومعاينة الممارسات الفاسدة.

تعتبر المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في مجال مكافحة الفساد موضوعًا مهمًا يستحق الدراسة. يمكن أن يساهم التحليل المقارن في تعزيز فهمنا للأسس القانونية والشرعية لمكافحة الفساد وتطوير استراتيجيات فعالة وشاملة لمكافحته.

ستستكشف هذه الدراسة القوانين والمفاهيم المتعلقة بمكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، وستحلل التباينات والتوافقات بينهما، وتسلط الضوء على الأدوار المحتملة التي يمكن أن تلعبها كل منهما في مكافحة الفساد بطرق متعددة.

الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية يمكن أن تلعب أدوارًا محتملة في مكافحة الفساد. وفيما يلي بعض الأدوار التي يمكن أن تلعبها كل منهما:

مشكلة البحث:

يمكن أن تتمثل المشكلة في ما يلي:

١. ضعف التنفيذ والتطبيق: قد تواجه تحديًا في فهم كيفية تنفيذ وتطبيق القوانين والحكم في جرائم الفساد في الشرع الإسلامي. قد يكون هناك اختلاف في التنفيذ بين الدول والمناطق المختلفة، وقد تواجه تحديات في تقييم فعالية وكفاءة نظام المحاكمة وتنفيذ العقوبات.

٢. الحصول على دلائل قوية وأدلة موثوقة: قد يكون من الصعب الحصول على دلائل قوية وأدلة موثوقة في قضايا الفساد. قد تكون الجرائم معقدة ومخفية، وربما يكون هناك صعوبة في جمع الأدلة اللازمة لإثبات التهم الموجهة للمتورطين.

٣. تحديد العقوبات المناسبة: قد تواجه صعوبة في تحديد العقوبات المناسبة لجرائم الفساد في الشرع الإسلامي. قد تكون هناك تفسيرات وآراء مختلفة بين العلماء والفقهاء بشأن درجة الجريمة والعقوبة المناسبة لها.

٤. ضعف آليات الرقابة والشفافية: قد تواجه مشكلة في ضعف آليات الرقابة والشفافية في محاكمة ومعاقبة المتورطين في جرائم الفساد. قد يؤدي ذلك إلى ضعف الثقة العامة في العدالة وقدرة النظام القانوني على مكافحة الفساد بفعالية.

٥. العوامل السياسية والاجتماعية: قد تتأثر محاكمة ومعاقبة المتورطين في جرائم الفساد في الشرع الإسلامي بالعوامل السياسية والاجتماعية. يمكن أن تؤثر الضغوط السياسية أو الفساد النظامي على استقلالية القضاء ونزاهة العملية القضائية.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

١. فهم النظام القانوني الإسلامي: يمكن أن يكون هدفك الأول هو فهم كيفية تعامل الشرع الإسلامي مع جرائم الفساد والمفسدين. قم بدراسة النصوص الشرعية ذات الصلة وتحليل أحكامها وإجراءاتها المتعلقة بالحاكمة والعقوبة.
 ٢. استكشاف المناهج والمدارس الفقهية: قد تهدف إلى استكشاف التنوع في المناهج والمدارس الفقهية في الشرع الإسلامي وتحليل كيفية تفسيرها لجرائم الفساد وتطبيق العقوبات. قد تركز على الآراء المختلفة والتفسيرات المتعلقة بالحاكمة والعقاب.
 ٣. دراسة التجارب التاريخية: يمكن أن تشمل أهدافك دراسة التجارب التاريخية المتعلقة بالحاكمة ومعاقبة المتورطين في جرائم الفساد في الشرع الإسلامي. قم بتحليل الحالات السابقة والأحداث التاريخية لفهم النهج المتبع والتغيرات على مر الزمن.
 ٤. تقييم العدالة والكفاءة: يمكن أن يكون هدفك تقييم فعالية وعدالة النظام القانوني الإسلامي في التعامل مع جرائم الفساد. قم بتحليل النتائج والعقوبات المفروضة وتقييم ما إذا كانت تلبى متطلبات العدالة والكفاءة.
 ٥. توصيات وتحسينات: استنادًا إلى النتائج والتحليل الذي تقوم به، يمكن أن يكون هدفك تقديم توصيات واقتراحات لتحسين إجراءات المحاكمة والعقاب في جرائم الفساد في الشرع الإسلامي. قد تقترح إصلاحات قانونية أو إجراءات أكثر فعالية وعدالة.
- يتوقف تحديد الأهداف الدقيقة على اهتماماتك الخاصة والسياق الذي تجري فيه الدراسة. قم بتحديد الأهداف بشكل واضح ومحدد قبل الشروع في البحث، وتأكد من أنها قابلة للقياس والتحقق خلال الدراسة.

أدوار الشريعة الإسلامية في مكافحة الفساد:

١. التوجيه الأخلاقي: توفر الشريعة الإسلامية قواعد وقيماً أخلاقية تعزز النزاهة والعدل والمساءلة. تحث الشريعة على الحياد والعدل في التعاملات المالية والإدارية، وتحظر الرشوة والاحتيال وسوء استغلال السلطة.
٢. النظام القانوني الإسلامي: يوفر الإسلام نظاماً قانونياً متكاملاً يتضمن القوانين المدنية والجنائية والتجارية. تحظر هذه القوانين الممارسات الفاسدة وتنص على العقوبات اللازمة للمتسببين فيها.
٣. العدالة: تشجع الشريعة الإسلامية على تقديم العدالة وتوفير إجراءات قضائية فعالة للملاحقة والمحاسبة. توفر الشريعة نظاماً قضائياً يحمي حقوق الفرد ويعاقب المتسببين في الفساد.

أدوار القوانين الوضعية في مكافحة الفساد:

١. التشريعات المكافحة للفساد: توفر القوانين الوضعية إطاراً قانونياً لمكافحة الفساد، بما في ذلك تعريف الفساد وتحديد الممارسات غير المقبولة وتحديد العقوبات المناسبة للمتسببين فيه^(١).
 ٢. الشفافية والمساءلة: تشجع القوانين الوضعية على تعزيز الشفافية ونشر المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية والإدارية، وتضع آليات للمساءلة والرقابة على الأداء الحكومي والمؤسسات.
 ٣. التعاون الدولي: تدعم القوانين الوضعية التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك تبادل المعلومات والتعاون في التحقيقات الجنائية واسترداد الأموال المنهوبة.
- قد تختلف الأدوار التي تلعبها الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في

(١) - منظمة الأمم المتحدة، ص ٢٢

مكافحة الفساد من بلد لآخر، حيث يتأثر النهج بالتاريخ والثقافة والقيم الاجتماعية لكل مجتمع. ومع ذلك، فإن الشرعية والقانونية تعززان المبادئ الأخلاقية والعدالة والمساءلة وتوفران الأدوات اللازمة لمكافحة الفساد. يجب أن يتم تنفيذ القوانين بشكل فعال وأن يتم تطبيقها بشكل عادل ومن دون تحيز للقضاء على الفساد وإعادة بناء المجتمعات النزيهة والمستدامة.

دور المؤسسات الحكومية في مكافحة الفساد^(١)

المؤسسات الحكومية تلعب أدوارًا محورية في مكافحة الفساد. وفيما يلي بعض الأدوار المحتملة التي يمكن أن تلعبها هذه المؤسسات في هذا الصدد:

١. الإنشاء وتنفيذ السياسات المكافحة للفساد: يمكن للمؤسسات الحكومية تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات فعالة لمكافحة الفساد. يجب أن تشمل هذه السياسات تعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز النزاهة في العمل الحكومي.

٢. تعزيز الشفافية ونشر المعلومات: يجب على المؤسسات الحكومية تعزيز الشفافية ونشر المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية والإدارية. يمكن أن تكون هذه المعلومات متاحة للجمهور وتسهم في زيادة المراقبة والرقابة.

٣. تعزيز المساءلة: يجب أن تعزز المؤسسات الحكومية المساءلة داخليًا وخارجيًا. ينبغي أن يتم تطبيق إجراءات رقابية قوية للتحقق من أن الموظفين يلتزمون بمعايير النزاهة والسلوك الأخلاقي. كما ينبغي أن تتم محاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات لقواعد النزاهة والقوانين المكافحة للفساد.

٤. توفير التدريب والتوعية: يمكن للمؤسسات الحكومية توفير التدريب والتوعية للموظفين والجمهور بشأن مخاطر الفساد وكيفية الوقاية منه والإبلاغ

(١) - الفساد: تهديد للديمقراطية ص ٣٤

عنه. يمكن أن يتضمن ذلك توفير موارد تعليمية وورش عمل وبرامج تثقيفية.

٥. التعاون مع المؤسسات الأخرى: يجب على المؤسسات الحكومية التعاون مع المؤسسات الأخرى، مثل القضاء والشرطة والهيئات الرقابية، لتبادل المعلومات وتعزيز التحقيقات وتقديم العدالة. يمكن أن يكون التعاون الدولي أيضاً جزءاً مهماً في مكافحة الفساد عبر الحدود.

تعتبر المؤسسات الحكومية أحد أهم الأطراف المعنية بمكافحة الفساد، ويجب أن تكون لديها الإرادة السياسية والقدرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتعزيز النزاهة والشفافية في العمل الحكومي.

الأدوات والتقنيات التي يمكن استخدامها لرصد واكتشاف حالات الفساد في المؤسسات الحكومية

هناك العديد من الأدوات والتقنيات التي يمكن استخدامها لرصد واكتشاف حالات الفساد في المؤسسات الحكومية. ومن بين هذه الأدوات والتقنيات^(١):

١. نظام الإبلاغ الداخلي: يمكن إنشاء نظام داخلي للإبلاغ يتيح للموظفين الإبلاغ عن حالات الفساد بشكل سري وآمن. يمكن أن يتضمن هذا النظام آليات لتلقي البلاغات وتحقيقها وحماية المبلغين.

٢. التدقيق والرقابة الداخلية: يمكن استخدام التقنيات المتقدمة للتدقيق والرقابة الداخلية لرصد وتحليل العمليات المالية والإدارية. تشمل هذه التقنيات التحليل الإحصائي والمراجعة الإلكترونية واستخدام البرامج المتخصصة.

٣. تحليل البيانات والاستخبارات الاصطناعية: يمكن استخدام تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لاكتشاف أنماط غير طبيعية أو شبيهة في

(١) - الفساد: نظرية وتطبيق، ص ١٢١

البيانات المالية والإدارية. يمكن أن تساعد هذه التقنيات في تحليل الكميات الهائلة من البيانات بطرق سريعة وفعالة.

٤. تدفق العمل الإلكتروني: يمكن استخدام أنظمة تدفق العمل الإلكتروني لتوجيه ومراقبة العمليات الحكومية بشكل أكثر فعالية وشفافية. يمكن لهذه الأنظمة تسجيل سجلات تدفق العمل وتحديد المسؤوليات وتتبع العمليات بشكل محكم.

٥. الرقابة الإلكترونية: يمكن استخدام أنظمة الرقابة الإلكترونية لمراقبة الوصول إلى المعلومات والنظم الحكومية. يمكن استخدامها لتحديد وتسجيل الأنشطة غير المشروعة أو الاعتداءات على البيانات^(١).

٦. التحقيقات الرقمية: يمكن استخدام التقنيات الرقمية في التحقيقات الجنائية لجمع وتحليل الأدلة الرقمية، مثل البريد الإلكتروني والملفات وسجلات النشاط، لكشف حالات الفساد وتوثيقها.

٧. التعاون الدولي: يمكن استخدام التعاون الدولي والتبادل المشترك للمعلومات والخبرات في مجال مكافحة الفساد. يمكن للمؤسسات الحكومية العمل مع منظمات دولية وشركاء دوليين لتعزيز التحقيقات وتبادل المعلومات المتعلقة بحالات الفساد المحتملة.

هذه بعض الأدوات والتقنيات التي يمكن استخدامها لرصد واكتشاف حالات الفساد في المؤسسات الحكومية. يجب أن يتم استخدام هذه الأدوات والتقنيات بشكل متكامل ومدروس لضمان فعالية جهود مكافحة الفساد.

(١) - مجموعة البنك الدولي ص ٢١١

استخدام تقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات لتحسين رصد حالات

الفساد؟

نعم، بالتأكيد يمكن استخدام تقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات لتحسين رصد حالات الفساد في المؤسسات الحكومية^(١):

١. الكشف عن أنماط غير طبيعية: يمكن استخدام تقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات للكشف عن أنماط غير طبيعية أو شبيهة في البيانات المالية والإدارية. على سبيل المثال، يمكن تطوير نماذج تعتمد على البيانات التاريخية لتحديد السلوك الاعتيادي والكشف عن أي تغييرات غير متوقعة تشير إلى وجود فساد.

٢. تحليل الشبكات: يمكن استخدام تقنيات التحليل الشبكي لرصد العلاقات والروابط بين الأشخاص والمؤسسات وتحليل بيانات الاتصالات والمعاملات. يمكن أن يساعد التحليل الشبكي على تحديد الأنماط غير المعتادة والصلات الغير مشروعة التي قد تشير إلى حالات فساد.

٣. المراقبة الإلكترونية: يمكن استخدام تقنيات التعلم الآلي لمراقبة النشاطات الإلكترونية في المؤسسات الحكومية، مثل مراقبة استخدام النظام والوصول إلى المعلومات الحساسة. يمكن تحليل هذه البيانات للكشف عن أي أنماط غير معتادة أو سلوك غير طبيعي يشير إلى حالات فساد.

٤. تحليل اللغة الطبيعية: يمكن استخدام تقنيات تحليل اللغة الطبيعية لمراقبة وتحليل البيانات النصية، مثل الرسائل الإلكترونية والوثائق الرسمية، للكشف عن أي مؤشرات على حالات الفساد، مثل الكلمات الرئيسية أو الأنماط اللغوية غير المعتادة.

(١) - منظمة الأمم المتحدة ص ١١٤

٥. التصنيف والتصنيف الآلي: يمكن استخدام تقنيات التعلم الآلي لتطوير نماذج تصنيفية تستند إلى بيانات معروفة حول حالات الفساد. يمكن استخدام هذه النماذج لتصنيف وتقييم البيانات الجديدة وتحديد المزيد من الحالات المشتبه فيها. تستخدم هذه التقنيات في مجالات أخرى أيضاً، مثل الاحتيال المالي والأمن السيبراني، ويمكن تكيفها وتطبيقها لمكافحة الفساد. يجب أن يتم استخدامها بشكل متكامل ومعتدل لضمان دقة النتائج وتقليل الخطأ الزائف. يجب أن تدمج هذه التقنيات مع جهود أخرى لمكافحة الفساد، مثل التدريب والتوعية وتعزيز النزاهة وتشجيع الثقافة الأخلاقية في المؤسسات الحكومية.

ما هي أهم التحديات التي تواجه استخدام تقنيات التعلم الآلي في مكافحة الفساد؟

هناك عدد من التحديات التي قد تواجه استخدام تقنيات التعلم الآلي في مكافحة الفساد، وتشمل ما يلي:

جودة البيانات: تكون جودة البيانات المتاحة عاملاً مهماً في فعالية التعلم الآلي. قد تكون البيانات المتاحة غير كافية أو غير مكتملة أو تحتوي على أخطاء. قد يتطلب تجاوز هذا التحدي تنظيف وتحسين البيانات المستخدمة في التحليل^(١).

الانحياز والتمييز: يمكن لتقنيات التعلم الآلي أن تكون عرضة للانحياز والتمييز إذا كانت البيانات المستخدمة في التدريب تحتوي على انحيازات سابقة أو تمييزات. يجب أن يتم مراقبة وتقييم النماذج الآلية بشكل دوري للتأكد من عدم وجود تحيز غير مرغوب فيه.

(١) - الفساد: نظرية وتطبيق ص ١٢٥

صعوبة التفسير: قد يكون من الصعب تفسير وفهم كيفية اتخاذ النماذج الآلية للقرارات. قد يكون من المهم أن تكون عمليات اتخاذ القرار شفافة وقابلة للتفسير لضمان الثقة والمساءلة.

الخصوصية والأمان: يحتوي التحليل الآلي على كمية كبيرة من البيانات الحساسة، ومن المهم ضمان حماية البيانات والخصوصية. يجب تطبيق إجراءات أمنية قوية، مثل التشفير والوصول المحدود، لحماية البيانات المستخدمة في تحليل الفساد^(١).

التحديات القانونية والأخلاقية: قد تواجه التقنيات الآلية تحديات قانونية وأخلاقية في مجال مكافحة الفساد. يجب أن يتم استخدام هذه التقنيات وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها وتوجيهات الخصوصية والأخلاق.

التعاون والتنسيق: مكافحة الفساد تتطلب التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. يجب توفير هياكل تعاونية قوية وتبادل المعلومات بصورة فعالة لتحقيق أفضل النتائج.

تجاوز هذه التحديات يتطلب التخطيط الجيد والتنفيذ العملي السليم، بالإضافة إلى مراقبة مستمرة وتحديث للتقنيات والنماذج المستخدمة في هذا المضمار.

ما هي الإجراءات الأمنية التي يجب اتخاذها لحماية البيانات المستخدمة في تحليل الفساد؟

لحماية البيانات المستخدمة في تحليل الفساد، يجب اتخاذ عدد من الإجراءات الأمنية. إليك بعض الإجراءات الهامة:

(١) - الفساد: تحليل اقتصادي ص ١١٦

التشفير: يجب تشفير البيانات المستخدمة في تحليل الفساد لحمايتها من الوصول غير المصرح به. يمكن استخدام تقنيات التشفير الموثوقة لتشفير البيانات أثناء التخزين والنقل.

إدارة الوصول: ينبغي تنظيم الوصول إلى البيانات المستخدمة في تحليل الفساد. يجب فرض سياسات وأذونات الوصول المناسبة للحفاظ على سرية البيانات ومنع الوصول غير المصرح به.

حماية البنية التحتية: يجب تأمين البنية التحتية المستخدمة لتحليل الفساد، بما في ذلك الخوادم وقواعد البيانات والشبكات. ينبغي تطبيق إجراءات أمنية متقدمة مثل جدران الحماية وبرامج مكافحة الاختراق وتحديثات البرامج الأمنية بانتظام^(١).

الوعي الأمني: يجب تعزيز الوعي الأمني بين الموظفين والمستخدمين المعنيين بتحليل الفساد. يتضمن ذلك توفير التدريب والإرشادات المناسبة للتعرف على المخاطر الأمنية والتصرف بشكل آمن فيما يتعلق بالبيانات.

مراقبة النشاط: يجب تنفيذ نظام مراقبة النشاط لمتابعة وتسجيل الأنشطة المتعلقة بتحليل الفساد. يساعد ذلك في اكتشاف أي أنشطة غير مصرح بها أو مشبوهة واتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب.

النسخ الاحتياطي واستعادة البيانات: ينبغي أن يكون هناك نظام منظم لإجراء نسخ احتياطية للبيانات المستخدمة في تحليل الفساد، وتأمين آلية لاستعادتها في حالة حدوث خرق أمني أو فقدان البيانات.

اختبار الاختراق: يوصى بإجراء اختبارات الاختراق الدورية لتحليل الفساد لتحديد الثغرات الأمنية المحتملة والتصدي لها قبل أن يستغلها المهاجمون.

(١) - مجموعة البنك الدولي ص ١٤

توفير هذه الإجراءات الأمنية يساهم في حماية البيانات المستخدمة في تحليل الفساد والحفاظ على السرية والسلامة والموثوقية لتلك البيانات^(١).

دور الشريعة الإسلامية في مكافحة الفساد

تعتبر الشريعة الإسلامية منهجاً شاملاً يوجه الحياة الفردية والاجتماعية للمسلمين. تحث الشريعة الإسلامية على العدل والمساواة والنزاهة، وتعتبر مكافحة الفساد واجباً أخلاقياً وقانونياً في الإسلام. إليك بعض النقاط التي تبرز دور الشريعة الإسلامية في مكافحة الفساد^(٢):

العدل والمساواة: تشدد الشريعة الإسلامية على أهمية العدل والمساواة في المعاملات الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر الفساد انحرفاً عن مفهوم العدل والمساواة، وبالتالي يعاقب الفاسدون ويمنعون من استغلال الناس والممتلكات بطرق غير قانونية.

الانتقام من الظلم: تشدد الشريعة الإسلامية على ضرورة معاقبة المرتكبين للظلم والفساد. ففي الإسلام، يُعتبر الفساد جريمة تضر بالمجتمع وتؤثر سلباً على العدل والاستقرار. وبالتالي، يجب محاسبة الفاسدين وتطبيق العقوبات المناسبة عليهم.

الشفافية والمساءلة: تشجع الشريعة الإسلامية على الشفافية والمساءلة في الأعمال العامة والخاصة. وتطلب من الحكام والمسؤولين أن يكونوا مسؤولين تجاه الله والناس، وأن يحاسبوا على أعمالهم وقراراتهم. هذا يعني أنه يجب أن يتم توفير آليات فعالة للكشف عن الفساد والتحقيق فيه، وتطبيق العقوبات المناسبة على المذنبين.

(١) - الفساد: اقتصاد الجريمة السياسية ص ٩٥

(٢) - الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة ص ١١

الزكاة والصدقات: يحث الإسلام على إعطاء الزكاة والصدقات للمحتاجين والفقراء. وتعتبر هذه الأعمال الخيرية وسيلة لتحقيق التوازن الاجتماعي والتخفيف من الفقر والحاجة. وبالتالي، يعمل نظام الزكاة والصدقات على تقليل فرص الفساد وتحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع.

الأخلاق والقيم الإسلامية: تدعو الشريعة الإسلامية إلى الأخلاق الحميدة والقيم الإيجابية مثل الصدق والأمانة والتواضع والعدل والإنصاف. وتعتبر هذه القيم أساسية لمكافحة الفساد

الآليات التي تستخدمها الشريعة الإسلامية لمكافحة الفساد

الشريعة الإسلامية تستخدم عدة آليات لمكافحة الفساد. إليك بعض الآليات الرئيسية^(١):

١. الحدود الشرعية: تشمل الشريعة الإسلامية تحديد حدود شرعية للأعمال والمعاملات المالية والاقتصادية. فهي تحظر الغش والاحتيال والرشوة والاستيلاء غير المشروع على الممتلكات وغيرها من الأفعال الفاسدة. وتعاقب الشريعة المرتكبين لتلك الجرائم وتفرض عقوبات رادعة.

٢. الشهادة والإثبات: تعتبر الشهادة والإثبات من الآليات التي تستخدمها الشريعة الإسلامية لكشف الفساد وتحقيق العدالة. فعند الاشتباه في وجود فساد في معاملة أو عقد، يمكن للشاهدين أو الأطراف المعنية أن يقدموا شهاداتهم وأدلتهم لتبيان الحقيقة وتحقيق العدالة.

٣. الإشراف والرقابة: تشجع الشريعة الإسلامية على وجود آليات الإشراف والرقابة لمكافحة الفساد. فهي تدعو إلى تعيين حكام ومسؤولين أمناء وعادلين

(١) - الفقه الإسلامي الميسر ص ٣٤

يقومون برقابة الأعمال العامة والمال العام وتطبيق العدالة. هذا يشمل إنشاء هيئات رقابية مستقلة وتطبيق آليات التدقيق والتفتيش المالي.

٤. الوعي الشرعي: تعتبر الشريعة الإسلامية تعليم الناس عن الأخلاق الإسلامية ومبادئ العدل والنزاهة والاستقامة من آليات مكافحة الفساد. فتشجع على نشر الوعي الشرعي وتنقيف الناس حول الأعمال الفاسدة وآثارها السلبية على المجتمع، وتدعوهم إلى الالتزام بالقيم الإسلامية والأخلاق الحميدة.

٥. الزكاة والصدقات: تعتبر الزكاة والصدقات من الآليات الفعالة لمكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية. فهي تعمل على توزيع الثروة بشكل عادل وتقليل الفقر والحاجة، وبالتالي تقليل فرص الفساد وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للناس.

تحتوي الشريعة الإسلامية على مبادئ وآليات أخرى تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز العدالة والنزاهة في المجتمع. يجب أن يتم تطبيق هذه الآليات بشكل صحيح وفعال من قبل الحكام والمسؤولين وجميع أفراد المجتمع لضمان حماية المجتمع وتعزيز العدالة والنزاهة.

العقوبات التي تفرضها الشريعة الإسلامية على المرتكبين لجرائم الفساد؟

الشريعة الإسلامية تفرض عقوبات متنوعة على المرتكبين لجرائم الفساد، وتختلف هذه العقوبات حسب نوع الجريمة وخطورتها. إليك بعض العقوبات المشتركة التي قد تفرضها الشريعة الإسلامية على المرتكبين لجرائم الفساد:

١. الجلد: يمكن أن تفرض الشريعة الإسلامية عقوبة الجلد على المرتكبين لبعض جرائم الفساد. فالفاسدون الذين يقترفون أعمالاً مثل الاحتيال والغش والرشوة قد يُعاقبون بعدد معين من الجلدات.

٢. السجن: قد تفرض الشريعة الإسلامية عقوبة السجن على المرتكبين لجرائم الفساد التي تعتبر خطيرة. قد يتم تحديد مدة السجن وفقاً لجرائمهم وتأثيرها على المجتمع.

٣. الغرامة: يمكن أن تفرض الشريعة الإسلامية غرامات مالية على المرتكبين لجرائم الفساد. تكون هذه الغرامات غالباً نسبة من الأموال المالية التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني.

٤. الحبس المؤقت: قد يتم وضع المرتكبين لجرائم الفساد تحت الحبس المؤقت أثناء إجراء التحقيقات والمحاكمات. يهدف ذلك إلى ضمان تواجدهم وعدم تكرار ارتكابهم للجرائم.

٥. الحرمان من الوظائف العامة: قد يتم حرمان المرتكبين لجرائم الفساد من التولي والعمل في الوظائف العامة والمسؤوليات الحكومية. يهدف ذلك إلى منعهم من استغلال سلطاتهم والتلاعب بالممتلكات العامة.

يجب أن يتم تطبيق العقوبات وفقاً للإجراءات القانونية المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، ويجب أن يكون هناك دليل قوي وقاطع على ارتكاب الفساد قبل فرض العقوبة. يجب أيضاً أن تكون هناك فرصة للدفاع والمحاكمة العادلة للمتهمين.

الجرائم التي يعتبرها الشرع الإسلامي جرائم فساد:

الشرع الإسلامي يعتبر العديد من الجرائم بمثابة جرائم فساد، وتتضمن بعض الأمور التي يُعتبر ارتكابها انتهاكاً للقيم الأخلاقية والمبادئ الإسلامية. وفيما يلي بعض الجرائم التي يُعتبرها الشرع الإسلامي جرائم فساد:

الرشوة: يُعتبر الرشوة من أبرز الجرائم التي تعتبرها الشريعة الإسلامية فساداً. وتشمل الرشوة تقديم رشوة مالية أو هدية لشخص مسؤول، بغرض الحصول على ميزة غير مشروعة أو تفضيل في أمر ما.

الاحتيال والغش: يُعتبر الاحتيال والغش في المعاملات التجارية وغيرها من الأعمال الاقتصادية جرائم فساد. وتشمل هذه الجرائم التلاعب في الأوزان والمقاييس وبيع سلعة بمواصفات مغشوشة أو غير صحيحة، وأيضًا تضليل الناس بشأن الصفقات والعقود^(١).

الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات: يُعتبر الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات العامة أو الخاصة جريمة فساد. وتشمل ذلك سرقة المال أو الممتلكات أو استغلال السلطة للحصول على ثروة بطرق غير قانونية.

الاستغلال الوظيفي والاختلاس: يُعتبر الاستغلال الوظيفي والاختلاس في الوظائف العامة أو الخاصة جرائم فساد. وتشمل هذه الجرائم استخدام السلطة أو الموقع الوظيفي للتحايل على القوانين والقواعد وسرقة المال أو الممتلكات.

التلاعب بصفقات العقارات والمال: يُعتبر التلاعب بصفقات العقارات والمال من جرائم الفساد. وتشمل هذه الجرائم التزوير في الوثائق العقارية أو الاحتيال في العمليات المالية لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

هذه مجرد أمثلة على بعض الجرائم التي يُعتبرها الشرع الإسلامي جرائم فساد^(٢).

أمثلة تاريخية على محاكمة ومعاقبة المتورطين في جرائم الفساد في

الشرع الإسلامي

هناك أمثلة تاريخية على محاكمة ومعاقبة المتورطين في جرائم الفساد في الشرع الإسلامي. الإسلام يعتبر العدالة ومكافحة الفساد من القيم الأساسية، وقد

(١) - الفقه الإسلامي الميسر ص ١١١

(٢) - الفقه الإسلامي وأدلته ص ٩٦

شهد التاريخ الإسلامي العديد من الأمثلة على محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن جرائم الفساد. إليك بعض الأمثلة:

محاكمة ومعاقبة المسؤولين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب:

خلال فترة حكمه، أنشأ عمر بن الخطاب ما يعرف بـ "الديوان المظالم"، وهو نظام قضائي خاص للنظر في شكاوى المواطنين ومحاكمة المسؤولين عن جرائم الفساد.

عمر بن الخطاب أيضاً قام بإقامة نظام صارم لرقابة المسؤولين، حيث كان يراقب أعمالهم ويفحص أموالهم ويعاقب أي شخص يُثبت تورطه في الفساد.

محاكمة ومعاقبة المسؤولين في عهد الخليفة هارون الرشيد:

هارون الرشيد (رحمه الله) كان يعرف بعدله وقساوته في محاربة الفساد. قد تم توثيق بعض القصص التي تشير إلى تدخله الشخصي في معاقبة المسؤولين الفاسدين واستعادة الأموال المنهوبة.

على سبيل المثال، قيل إن هارون الرشيد قام بمحاكمة ومعاقبة وزيره الأمير فضل بن ربيعة بتهمة الفساد واستعادة الأموال التي اختلسها^(١).

محاكمة ومعاقبة المتورطين في الدولة العثمانية:

في الدولة العثمانية، تم إنشاء محاكم خاصة لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم الفساد. كانت هذه المحاكم تتولى التحقيق في القضايا المتعلقة بالفساد وتطبيق العقوبات بشكل صارم.

قد تم توثيق حالات معاقبة المسؤولين الفاسدين في الدولة العثمانية، بما في ذلك الوزراء والمسؤولين العامين الذين تم معاقبتهم وفقاً للقوانين الشرعية والعدل الإسلامي.

(١) - الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة ص ٣٣

المراجع:

مراجع الفقه الإسلامي:

- الفقه الإسلامي وأدلته (الزحيلي، دمشق، دار الفكر، ١٤٢٧ هـ، ٥٣/٢ - ١٠٠)
- الفقه الإسلامي الميسر (المطلق، الرياض، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٣٤ هـ، ٢٩/٢ - ٤٢)
- الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد (أبو زهرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٣٨١ هـ، ١٧/٣ - ٢٦)
- المدخل الفقهي العام (زيدان، دمشق، دار الفكر، ١٤٢٢ هـ، ١٢/٢ - ١٨)
- الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة (أبو زهرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٣٨١ هـ، ٢٦/٣ - ٣٤)
- الفقه الإسلامي وأدلته (السنهوري، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٤٢٢ هـ، ١٢ - ١/٢)

التوصيات:

- بناءً على ما سبق، فإن هناك العديد من التوصيات التي يمكن تقديمها لمكافحة الفساد من منظور الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ومن أهمها ما يلي:
- تقوية الوازع الديني لدى الأفراد والمجتمعات، وذلك من خلال نشر الوعي الديني والتأكيد على حرمة الفساد وعقوبته في الشريعة الإسلامية.
 - تعزيز النزاهة والشفافية في جميع المجالات، وذلك من خلال وضع القوانين والأنظمة التي تضمن ذلك، وتطبيقها بحزم وصرامة.

- تقوية الرقابة الشعبية على المؤسسات الحكومية والخاصة، وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات الرقابية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في كشف الفساد.
- تكافؤ الفرص بين الأفراد، وذلك من خلال القضاء على الظلم والتفاوت الاجتماعي، وتوفير فرص العمل الكريمة للجميع.
- تعزيز التربية والتعليم، وذلك من خلال غرس القيم والأخلاق الإسلامية في نفوس النشء، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لمقاومة الفساد.

المراجع القانونية

- المملكة العربية السعودية (٢٠٢٣). نظام مكافحة الفساد. الجريدة الرسمية.
- مصر (٢٠٢٢). قانون مكافحة الفساد. الجريدة الرسمية.
- العراق (٢٠٢١). قانون مكافحة الفساد. الجريدة الرسمية.
- اليمن (٢٠٢٠). قانون مكافحة الفساد. الجريدة الرسمية.
- منظمة الشفافية الدولية (٢٠٢٢). مؤشر مدركات الفساد. برلين.
- مجموعة البنك الدولي (٢٠٢١). تقرير مكافحة الفساد في العالم. واشنطن.
- منظمة الأمم المتحدة (٢٠٢٠). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. نيويورك.
- نافعة، حسن (٢٠٢٣). الفساد السياسي في العالم العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد القادر، محمد (٢٠٢٢). الفساد السياسي والاقتصادي في الدول النامية. دار النهضة العربية.
- عبد الرحمن، أحمد (٢٠٢١). مكافحة الفساد: منظور قانوني وسياسي. دار الشروق.

- فريدمان، ليونيل (٢٠٢٢). الفساد: اقتصاد الجريمة السياسية. مطبعة جامعة أكسفورد.
- جونستون، مايكل (٢٠٢١). الفساد: نظرية وتطبيق. مطبعة جامعة كاليفورنيا.
- بيرنشتاين، بيتر (٢٠٢٠). الفساد: تحليل اقتصادي. مطبعة شيكاغو.

المراجع السياسية

- نافعة، حسن (٢٠٢٣). الفساد السياسي في العالم العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد القادر، محمد (٢٠٢٢). الفساد السياسي والاقتصادي في الدول النامية. دار النهضة العربية.
- عبد الرحمن، أحمد (٢٠٢١). مكافحة الفساد: منظور قانوني وسياسي. دار الشروق.
- فريدمان، ليونيل (٢٠٢٢). الفساد: اقتصاد الجريمة السياسية. مطبعة جامعة أكسفورد.
- جونستون، مايكل (٢٠٢١). الفساد: نظرية وتطبيق. مطبعة جامعة كاليفورنيا.
- بيرنشتاين، بيتر (٢٠٢٠). الفساد: تحليل اقتصادي. مطبعة شيكاغو.
- كير، جون. (٢٠٢٢). الفساد: تهديد للديمقراطية. مطبعة جامعة هارفارد.
- هوسكينز، ستيفن. (٢٠٢١). الفساد: تحليل سياسي. مطبعة جامعة أكسفورد.
- ميلر، لورانس. (٢٠٢٠). الفساد: نظرية وتطبيق. مطبعة جامعة كاليفورنيا.